أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية – دراسة تطبيقية

د. دينا كمال عبد السلام على حسن

مدرس المحاسبة

كلية التجارة– جامعة كفر الشيخ

ملخص البحث:

تستهدف الدراسة التعرف على الآثار الناتجة عن التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) والذى حل محل المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، حيث من المفترض أن يبدأ التطبيق الإلزامي لهذا المعيار إعتباراً من أول يناير 2019 بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية فى نهاية ديسمبر وإعتباراً من 2019/7/1 بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية نهاية يونيو من كل عام.

ولتحقيق أهداف البحث المرتبطة بقياس أثر هذا التحول إلى تطبيق هذا المعيار الذى شكل تحدياً كبيرا للبنوك فى الآونة الأخيرة، حاول الباحث التعرف على أثر هذا التحول على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة بجمهورية مصر العربية من خلال قياس تأثير هذا التحول على كلٍ من القيمة السوقية والقيمة المعرضة للخطر لعينة من ثلاثة عشر بنك من البنوك التجارية العاملة فى السوق المصرى خلال الفترة من عام 2017 حتى 2018 بالإعتماد على القوائم المالية ربع السنوية، وإنتهت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود العديد من الآثار الإيجابية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) وأن هناك تأثير طردي معنوي لتطبيق المعيار المشار إليه على القيمة السوقية، وتأثير عكسي معنوي على القيمة المعرضة للخطر للبنوك التجارية للعينة محل الدراسة.

Abstract::

The research aims to identify the effects of the transition to apply the international financial reporting statendards (IFRS 9) insteed of international statenders (IAS 39) on the significance of the financial statements of commercial banks listed in the the egyotion stock exchange market, the mandatory application is due to start on January 1,2019 that prepare their annual financial statements at the end of December and on july 1, 2019 for those that prepare their annual fianacial statements at the end of june.

To achieve the research objective associated with measuring the effect of the transition to the application of this standard which is considered a major challenge to banks in Egypt the researcher tries to know the effects of the transition on the significance of the financial statements of commercial banks listed on Egyptian stock exchange markets through measuring the impact of this transition on the market value and value at risk for a sample for Egyptian commercial banks in 2017- 2018 based on their quartery financial statements the research concluded that there many positive effects of applying the international financial reporting standard (IFRS 9) that there is a direct relationship with the market value and an inverse relationship with the value at risk for those Egyptian bank.

1- مقدمة البحث :

بدأ الإهتمام المتزايد فى وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ نهاية السبعينات حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجرى تطبيقها من قبل ممارسى مهنة المحاسبة، وكانت كل هيئة مهنية فى كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتى ترى أنها تتلائم مع مفاهيمها المحاسبية، ونظراً لتضاعف الإستثمارات بين مختلف الدول تزايدت الحاجة لإيجاد نقطة تلاقى بين المعايير المحاسبية المعمول بها فى إعداد التقارير المالية على المستوى المحلى والمعايير المحاسبية على المستوى الدولى.

و أدت التطورات المتلاحقة فى عالم المال والأعمال التى فرضتها ظاهرة العولمة وما صاحبها من نشاط الشركات متعددة الجنسيات لعدة تغيرات على كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لمختلف الدول، ونظراً لأن علم المحاسبة يتأثر بالتغيرات الإقتصادية والإجتماعية فى المقام الأول، كان لابد من تطوره ليواكب تلك التغيرات والتطورات حتى يستطيع أن يوفر المعلومات المطلوبة منه، ويساعد فى دعم متخذى القرار، ولقد إستوجب هذا القيام بالعديد من المحاولات للحد من الإختلافات بين الأنظمة المحاسبية المتعددة، ومن هنا ظهرت تحديات التحول لتحقيق التوافق المحاسبى الدولى والتى إهتمت به العديد من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوربى.

وكان من أهم تلك المحاولات إنتاج مجموعة من المعايير المحاسبية الجديدة تعرف بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS) والتى أصبحت تجد الآن قبولاً عالمياً واسعاً، ويتم تطبيقها فى العديد من دول العالم وأهمها الإتحاد الأوربى الذى فرض تطبيقها عام 2005.

وتعتبر معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) تطوراً وإمتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة، والمصادق عليها، والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير، والتى عرفت فيما بعد بلجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويعتبر هذا إستمرار فى التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والإقتصادية والمعلوماتية، ولتحقيق أهداف مستخدمى التقارير المالية، وتستند المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على نفس الإطار والمفاهيم للمعايير المحاسبية الدولية.

لقد تطورت معايير المحاسبة الدوليةInternational Accounting Standards (IAS) ونشأت لتلبية حاجات دول معينة نظراً لخصائص إقتصاديتها والشركات التابعة لها، إلا أن التقارب الدولى فى مختلف المستويات دفع العديد من الدول فى السنوات الأخيرة إلى الإلتزام بتطبيق(IFRS) إقتناعا منها بأن ما ينتج من تقارير مالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتميز بالجودة، وتساهم فى تخفيض الإختلافات بين التقارير فى الدول المختلفة، بالإضافة إلى توفير معلومات محاسبية أكثر ملائمة وشفافية، وتقارير مالية قابلة للمقارنة، والحد من عدم تماثل المعلومات وبالتالى زيادة جودة التقارير المالية، كما تعطى الإدارة فرصة كبيرة للحد من ممارسات إدارة الأرباح.

وتعد البنوك قطاعاً إقتصادياً هاماً فى أى دولة من دول العالم، حيث يستفيد منها معظم منظمات الأعمال والأفراد إما كمستثمرين أو مقترضين أو متعاملين، وتؤدى البنوك دوراً رئيسياً فى توفير الثقة فى النظام النقدى من خلال صلتها بالسلطة الرقابية والحكومية، ومن هنا فإن سلامة أوضاع البنوك من حيث الملاءة والسيولة ومن حيث درجة المخاطرة المرتبطة بأنشطتها المختلفة ذو فائدة لمستخدمى القوائم المالية للبنوك.

وفى هذا الصدد وإنطلاقاً من حرص البنك المركزى المصرى على إستمرار الإلتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية فى مجال الصناعة المعرفية وتعزيز سلامة المراكز المالية للبنوك وتعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية لديها صدر قرار البنك المركزى المتضمن إلزام البنوك التجارية العاملة بالسوق المصرى بإعداد قوائمها المالية وفقاً للمعيار(IFRS: 9) إعتباراً من عام 2019 (إعتباراً من أول يناير 2019) بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام، وإعتباراً من أول يوليو

2019 بالنسبة للبنوك التى تعد للقوائم المالية آخر يونيو من كل عام، ويحل هذا المعيار محل المعيار الدولى رقم 39 بشأن الأدوات المالية، علما بان هذا التحول سيكون العمل به إلزامياً إعتباراً من عام 2018 على المستوى الدولى.

2- مشكلة البحث:

أدى حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى إلقاء الضوء على أوجه الضعف والقصور التي نتجت عن تبنى ما يسمى بمدخل الخسائر المحققة (Incurred loss approach)، وهو مدخل تطلبه المعيار الدولي (IAS 39) والذى بمقتضاه لا يتم الإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة إلا بعد حدوثها بالفعل وهو بذلك يهمل آثار التقلبات الإقتصادية المحتملة على الخسائر الإئتمانية مما قد يكبد بعض البنوك خسائر مالية ضخمة، ونتيجة لذلك نشأت العديد من الضغوط على واضعي المعايير المحاسبية من قبل العديد من الهيئات المهنية (e. g. BCBS, 2009; Financial Crisis Advisory Group, 2009; Financial Stability Forum, 2009) مطالبة بضرورة تعديل المعايير المحاسبية بما يراعى إعادة النظر في هذا المدخل المعيب.

وإستجابة لما سبق أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) الخاص بالأدوات المالية ليعالج أوجه القصور السابقة بالمعيار الدولي (IAS 39) لارساء قواعد المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة (Expected Credit Losses) ليأخذ في حسبانه الأثار المتوقعة للتقلبات الإقتصادية المختلفة والإعتراف المبكر بخسائرها المحتملة قبل حدوثها، ويستدعى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) وجود ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في: الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية لرؤوس الأموال، جهات إشرافية ورقابية، مقومات تحقيق الإنضباط السوقي.

ومن هذا المنطلق، أصبح لزاماً على كافة البنوك الإنتقال من تطبيق مدخل الخسائر المحققة إلى مدخل الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى المستقبل والذي يعتمد على إستخدام القيمة الإقتصادية للقروض والحسابات التنبؤية لإحتمالات التعسر المالي والذي يقدم العديد من المعلومات ذات القيمة للمستخدم الخارجي للقوائم المالية والعديد من الأطراف الأخرى ذوي المصلحة، حيث يعتمد هذا المدخل على حسابات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من المقترض، فإذا ما تم تسجيل القروض والخسائر الإئتمانية المحتملة بناء على القيم الإقتصادية لن تكون هناك حاجة إلى حساب مخصصات لخسائر القروض وإدراجها بالميزانية، حيث أن أسعار الفائدة المتعاقد عليها في هذه الحالة ستغطي كافة الخسائر المتوقعة على مدار عمر القرض، وبالتالى بمجرد وجود المعلومات الجديدة عن القيمة الإقتصادية للقروض يصبح من الأهمية بمكان تعديلها بالتغيرات المتوقعة بشأن إحتمالات التعسر المالي المستقبلية والتغيرات المتوقعة في معدلات الفائدة.

وبناء على ما تقدم يرى الباحث أن التحول من المدخل الفعلي للخسائر الإئتمانية المحققة إلى المدخل التنبؤي للخسائر الإئتمانية المتوقعة لمحفظة القروض يساهم في تغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للبنوك التجارية، ومن ثم إتجاهات قرارات المستخدم الخارجي لها، وتتبلور مشكلة البحث فى محاولة الإجابة عن التساؤل التالي: هل يؤدي التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) إلى التأثير فى دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية؟ وهل يؤثر هذا التحول على قيمة المعلومات المقدمة للأطراف ذوي المصلحة من خلال القوائم المالية؟

3- أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث فى محاولة تقديم إضافة فى مجال الكتابات العربية حول تأثير إلزام البنوك المصرية بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9)، وذلك من خلال عرض وتحليل للإسهامات المعرفية والتجريبية ومراجعة الدراسات ذات الصلة فى هذا المجال، حيث أنه من المتوقع أن يفرض تطبيق هذا المعيار تغيرات على ثلاثة نطاقات مقترنة بتداعيات شديدة على المؤسسات المالية، وهذه التغيرات تشمل تصنيف وقياس الأصول المالية، وإدخال إطار جديد لتدنية الخسائر المتوقعة، وتعديل نماذج المحاسبة التحوطية لتتوافق بشكل أفضل مع فعاليات إدارة المخاطر، ونظرا لحداثة الإلزام بتطبيق هذا المعيار فإن الدراسات فى هذا المجال على حد علم الباحث مازالت تتسم بالندرة الشديدة.

وتتمثل أهمية دراسات البحث فى بعدها العملى فى محاولة إستكشاف وتشخيص متطلبات التحول إلى معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9)، كذلك تفسير ما يسفر عنه تطبيق هذا المعيار من تباين فى مستوى جودة التقارير المالية التى تعدها البنوك التجارية المصرية وصولاً إلى تقديم الإستنتاجات والتوصيات العملية التى تساهم فى تحسين أداء تلك المؤسسات المالية التى تمثل حجر الزاوية فى تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة.

4-أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث في التعرف على آثار تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن للباحث تحقيق هذا الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- الدراسة المقارنة لمراحل تطور المحاسبة عن الأدوات المالية بين الإصدارات المهنية.
- تحليل آثار تطور معيار التقرير المالي (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية.

- تقديم دليل تطبيقي عن النتائج المترتبة على تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9) وما يضيفه الى المستخدم الخارجي للقوائم المالية.

5- فروض البحث:

أضاف المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) إلى الأدب المحاسبي فكرة الإعتراف المبكر بالخسائر الإئتمانية المتوقعة، حيث يتوقع الباحث أن تنعكس فكرة الإعتراف المبكر بتلك الخسائر على المحتوى المعلوماتي ودلالة القوائم المالية، ولما كان محتوى المعلومات هو العنصر الأكثر تأثيراً على قرارات كافة الأطراف ذوي المصلحة فإن الباحث يعتقد أن كلاً من قيمة المنشأة والقيمة المعرضة للخطر يمكن الإستعانة بهما كمقاييس غير مباشرة للتعبير عن مدى تأثر دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية بتطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9)، ونظراً لما قدمه هذا المعيار من تطوير يمس كلاً من وظيفتى القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية يمكن للباحث صياغة الفروض الإحصائية على النحو التالي:

- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح قبل تطبيق المعيار (IFRS9) ومستوى الافصاح بعد تطبيق المعيار.
- لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لإختلاف مستوى الإفصاح بعد تطبيق المعيار (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية.
- لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بعد تطبيق المعيار (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية.

6- حدود البحث:

يتعرض البحث إلى البنوك التجارية المسجلة فى البورصة المصرية فقط، دون غيرها من أنواع البنوك، كذلك يتعرض الدراسة إلى البنوك التى قامت بالتطبيق التجريبى للمعيار (IFRS 9) اعتباراً من اول يناير 2018، كذلك يخرج عن إطار هذا البحث البنوك التى لاتتعامل فى الأدوات المالية الأساسية والمشتقة.

7- منهج البحث :

يمكن تصنيف هذه الدراسة ضمن الدراسات الإستكشافية الوصفية والتى إعتمد فيها الباحث بشكل أساسي على المنهج العلمي بشقية الإستقرائي والإستنباطي متبعاً للخطوط الأتية :

- رصد معوقات التوافق بين معايير المحاسبة المصرية المعدلة فى 2015 ومعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9).

- صياغة الإطار النظرى للبحث ومن خلال التحليل النظرى للدراسات والبحوث الأكاديمية التى قدمها الباحثون بشأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعيار (IFRS 9).
- وضع الفروض وإختبارها من خلال التحليل الاحصائي الملائم للوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات.

8- خطة البحث:

سعياً لتحقيق أهداف البحث وتمهيداً لإختبار فروضه الإحصائية يمكن للباحث تقسيم الجزء المتبقى من البحث على النحو التالي:

8-1: الدراسات السابقة ذات الصلة.

8-2: المحاسبة عن الأدوات المالية في ظل تطور الإصدارات المهنية المختلفة.

8-3: أهم ملامح التطوير فى معيار التقرير المالي (IFRS 9) وأثره على دلالة القوائم المالية.

8-4: الدراسة التطبيقية.

8-5: النتائج والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية.

8-1: الدراسات السابقة ذات الصلة:

يستهدف عرض هذه الدراسات الوقوف على الفجوة البحثية، والإنطلاق منها إلى ترسيخ الإطار النظرى للبحث كمنطلق لإختبار أثر التداعيات الفكرية والإجرائية المرتبطة بتبنى تطبيق معيار التقرير المالى (IFRS 9) على كلاً من وظيفتى القياس والافصاح عن الأدوات المالية الأساسية المشتقة على دلالة القوائم المالية فى البنوك التجارية المصرية.

إستهدفت دراسة **(الكبيسى وزلموظ، 2009)** تقييم مدى إلتزام المصارف المالية فى المملكة الاردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) فى إعداد القوائم المالية، واعتمدت الدراسة على تصميم إستبيان ووزع على عينة من مراقبى الحسابات المسموح لهم بمراجعة حسابات المصارف الأردنية ومحاسبى المصارف، وبلغ حجم العينة 377 مفردة.

وخلصت الدراسة السابقة إلى عدم وجود معايير محاسبية محلية خاصة بالمملكة الادرنية للتعامل مع القضايا المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية ومشتقاتها، وإنما تم تبنى تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (IAS 39) كما لوحظ تطور فيما يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية فى القوائم المالية، وتسجيل أرباح المشتقات والمحاسبة عنها، والإفصاح عن التدفق النقدى الناتج عن أرباح الأدوات المالية.

فضلاً عما سبق فقد إنتهت الدراسة إلى العديد من النتائج منها عدم وجود تعاون مشترك بين الجهات المعنية عن وضع المعايير ومنظمى سوق المال ورجال الأعمال ومستخدمى البيانات عموماً، كذلك ضعف النظام الرقابى الداخلى والخارجى للمصارف فيما يتعلق بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية عموماً والمعيار (IAS 39) بصفة خاصة، والتى تمثل الضمان لموضوعية البيانات المالية ومدى إلتزامها بتلك المعايير، كذلك التدخل من خلال فرض إتباع آليات وسياسات معينة، فعلى سبيل المثال لا الحصر يتم الزام المصارف الاردنية بمعالجة فروق القيمة العادلة للموجودات المتاحة للبيع فى قائمة الدخل، فى حين أن المعيار أعطى الخيار لها بالإعتراف بها فى قائمة الدخل أو فى حقوق الملكية. التعامل ببعض الأدوات والآليات.

ويلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تناولت متطلبات تطبيق المعيار المحاسبى الدولى (IAS 39) للقياس المحاسبى للمشتقات المالية دون تناول بدائل القياس للمخاطر الناجمة عنها والواردة فى ذات المعيار، فضلاً عن عدم تناولها لأحدث التعديلات الدولية الصادرة عام 2005 والتى تتمثل فى المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) الخاص بالإفصاحات عن الأدوات المالية ومدى ملائمة تطبيقه فى البيئة الأردنية.

بينما إستهدفت دراسة (Linde & Jesper, 2010) إجراء مقارنة لمتطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) ومتطلبات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) للمصارف التى تمتلك الحصة الكبرى من تسهيلات القروض الممنوحة من الدانمارك بحسب معايير هيئة الإشراف المالية الدانماركية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق متطلبات المعيار (IFRS 9) لن يحمل فى طياته تغيرات جوهرية على فئة القروض كون هذه الفروض تقاس أصلاً بالتكلفة المطفأة تحت متطلبات معيار المحاسبة الدولى IAS39، غير أنه اتضح وجود فروق جوهرية ناتجة عن التغيير فى مداخل الإعتراف بإنخفاض القيمة للأصول المالية وذلك عند تطبيق متطلبات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية التى تتطلب الإعتراف بمخصص إنخفاض قيمة محفظة القروض للخسائر المحققة والمتوقعة عند وجود حدث يمكن قياس أثره فى إصدار القروض لتلك المصارف.

بينما ذهب أحد الباحثين (العيسى ،2012) إلى قياس مدى إلتزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة فى القوانين والأنظمة والمعيار الدولى السابع لإعداد التقارير المالية، ولتحقيق هدف البحث إهتم الباحث بدراسة المعلومات ذات الأثر على إتخاذ القرارات الإستثمارية وقرارات الإئتمان (مثل المعلومات المتعلقة بموارد البنك وإلتزاماته، المعلومات المتعلقة بأداء البنك وأرباحه، المعلومات المتعلقة بالسيولة وتدفق الأموال، التقرير عن مسئولية الإدارة وتقييم أدائها والإيضاحات حول البيانات

المالية والتفسيرات التى تقدمها الإدارة) ومدى توافر متطلبات العرض والإفصاح التى إشترطتها القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالمعيار الدولى السابع لإعداد التقارير المالية، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بمتطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالإفصاح وتلتزم كذلك بمتطلبات المعيار الدولى السابع لإعداد التقارير المالية، والمعايير الأخرى ذات العلاقة، مثل معياري المحاسبة الدولى (IAS 32)و (IAS 39)، كما تلتزم البنوك الأردنية بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن جهات الإشراف والرقابة كهيئة الأوراق المالية والبنك المركزى الأردنى،، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تبايناً فى مستوى الإفصاح من بنك لآخر.

ويلاحظ على هذه الدراسة أنها تناولت مدى إلتزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 7) دون تناول أثر تطبيق هذا المعيار على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، فضلاً عن عدم تناول الدراسة مدى ملائمة تطبيق متطلبات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) فى البيئة الأردنية.

وحاولت دراسة (Novotny-Farkas, 2016) التعرف على مدى التداخل المحتمل بين القواعد الإشرافية لأسواق رؤوس الأموال ومعيار التقرير المالي (IFRS 9) المستند إلى الخسائر الإئتمانية المتوقعة، فضلاً عن مناقشة الآثار المحتملة لتطبيق هذا المعيار على مستوى الإستقرار المالي للشركات والأسواق المالية.

وإنتهت الدراسة إلى أن الإعتراف المبكر بالخسائر الإئتمانية قد يؤدي إلى حدوث العديد من الآثار الإيجابية على مستوى الأطراف الأخرى ذوي المصلحة بالشركة والمستثمرين الخارجيين لما يوفره لهم من معلومات شفافة وواضحة، وعلى الجانب الاخر يؤدى هذا الإعتراف المبكر بالخسائر إلى خفض مستوى الإستقرار المالي للبنوك التجارية محل التطبيق وكذلك أسواق رأس المال المختلفة نتيجة لإرتفاع مستوى تقديرات الخسائر المحتملة.

وقد إستهدفت دراسة (محمد وحامد ،2017) تحقيق هدف محورى عام يتمثل فى دراسة الآثار المتوقعة من تطبيق معيار التقرير المالي الدولى (IFRS 9) على سياسات الإئتمان والتمويل المصرفي بصورة محددة من خلال التعرف على أسس القياس والإعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة، وتقييم أثر تبنى تلك الاسس فى القياس على خسائر الإئتمان المتوقعة وبناء المخصصات المتعلقة بها، وكذلك الآثار المتوقعة لتطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة Expected credit losses (ECL) على تصنيف الأصول المالية إعتماداً على نموذج أعمال المصارف لإدارة الأصول وخصائص التدفقات التعاقدية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ان المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) إتبع منهجاً جديداً للاعتراف والقياس للأدوات المالية فى ظل نموذج انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط، وأن المعيار السابق المشار اليه يعزز ثقة كلاً من المساهمين والمودعين فى المصارف نتيجة التحوط من الخسائر المتوقعة، والتى تحد من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالإلتزامات.

وفى هذا السياق إستهدفت (Gornjak,2017) إجراء مقارنة بين معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) ومعيار التقرير المالى (IFRS 9) وأثر إحلال الأخير على محاسبة القيمة العادلة، وإضمحلال قيمة الأدوات المالية والتغيرات في صنع القرار في المؤسسات المالية، وإنتهت الدراسة إلى إن الإفتقار إلى الحيطة والحذر هو الأساس لإنتقاد معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، فى حين أن معيار التقرير المالى (IFRS 9) يسمح بمزيد من الإقراض والتوسع في الائتمان والأرباح غير المحققة والمكافآت وأرباح الأسهم غير المبررة، رغم أن العديد من البحوث الأكاديمية في السنوات التالية للأزمة المالية العالمية، التي لخصتها لجنة بازل، تبين أنه لا يوجد دليل يدعم الإعتقاد السائد بأن محاسبة القيمة العادلة كان لها الأثر فى حدوث الأزمة المالية العالمية أو زيادة تداعيتها.

وأوصت الدراسة بأنه يجب ألا تعترف محاسبة القيمة العادلة بالأرباح غير المحققة فحسب، بل يجب الإعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة أيضاً، كذلك إنتهت الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة تساعد فى تحديد التغيرات في مخاطر الائتمان العامة والتغيرات في معدلات الفوائد، والتي تعد من بين المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المنظمات المالية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Linsmeier,2011)، لذلك فإن تطبيق معيار التقرير المالى (IFRS 9) يعتبر تحول من المنظور الفكرى المعتمد على المعلومات التاريخية إلى المنظور المعتمد على المعلومات المستقبلية.

وقد إستهدفت دراسة (Alali, et al., 2018) التعرف على جدوى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) في ظل إفتراض وجود نوعين من الأسواق المالية (الكفء، وغير الكفء) وذلك من خلال الاعتماد على بيانات ما قبل وبعد التطبيق، وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة المعلوماتية للمشتقات المالية المفصح عنها بموجب معيار التقرير المالي (IFRS 9) تصبح مرتفعة القيمة في ظل أسواق رأس المال الكفء، ولكنها قد تصبح مضللة في أسواق رأس المال غير الكفء.

بينما إستهدفت دراسة (Kota & Charumathi, 2018) التعرف على محددات الإفصاح عن المشتقات المالية في الإقتصاديات الناشئة، من خلال دراسة تطور مستويات الإفصاح عن المشتقات المالية في الإصدارات المحاسبية المختلفة بدءً من المعيار الدولي (IAS 32)، والمعيار الدولي (IAS39)، والمعيار الدولي للتقرير المالى (IFRS 7)، وانتهاء بالمعيار الدولى التقرير المالي (IFRS 9).

وتوصلت الدراسة إلى أن تطور المعايير الدولية للمحاسبة عن الأدوات المالية ومشتقاتها كان نتيجة للعديد من التعقيدات المحاسبية التى واجهت الدول الأوروبية عند المعالجة المحاسبية للأدوات المالية ومشتقاتها، غير أن هذا التطوير لم يأخذ فى الحسبان الظروف المرتبطة بالإقتصاديات الناشئة، وهو ما انعكس بدوره على ضعف مستويات الإفصاح عن المشتقات المالية بالأسواق المالية الناشئة، فضلاً عن عدم قدرة هذه الأسواق على التطبيق الكامل لهذه المتطلبات المتعلقة بالإفصاح، وهو ما أدى إلى إنخفاض المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المقدمة إلى المستخدم الخارجي في مثل هذه الأسواق، وهنا تكمن النتيجة الرئيسية في أنه رغم تطور المعايير في عملية الإفصاح عن المشتقات المالية إلا أنها لم تراعي الظروف البيئية المختلفة بين أسواق رأس المال.

وفى ذات السياق ذهبت دراسة (Sultanoglu, 2018) إلى التعرف على أثر إستبدال المعيار الدولي (IAS 39) بالمعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 9) على القطاع المصرفى والتحركات المختلفة لرؤوس الأموال، ويبدو أن التغير الجوهري الناتج عن التحول إلى المعيار الجديد يتمثل فى إضمحلال قيمة الأدوات المالية وكيفية إستخدام نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة في إعادة تصنيف الأدوات المالية المختلفة، حيث لا زال يعاني هذا النموذج بالغموض فى جزء كبير منه بسبب إعتماده إلى حد كبير على نظرية الإحتمالات المستقبلية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي وما يشمله من نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة ساهم في زيادة مخصصات الخسائر في البنوك التجارية بمتوسط يتراوح بين 13% إلى 18%، وهو ما يعني أن تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9) أدى إلى التحول الكامل في أساليب تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وبناء عليه تحولت العديد من الأدوات المالية إلى أدوات مالية متوقعة الخسائر في المستقبل، وهو ما يعكس تأثيراً إيجابياً على موضوعية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للبنوك التجارية.

وفى دراسة أخرى (Monica, 2019) حاول الباحث الإجابة عن تساؤل وهو: هل أن فوائد تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) كأداة مرجعية تلتزم بها البنوك التجارية يبرر درجة التعقيد المتوقعة فى تطبيقة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل تناولت الدراسة جهود مجموعة العشرين والتى تصدرت حدوث الأزمة المالية العالمية في إصدار المعايير المختلفة للمحاسبة عن الأدوات المالية، والتى أسفرت عن صدور معيار التقرير المالي (IFRS 9)، ولكن سرعان ما أدى التحول إلى هذا المعيار إلى حدوث تعقيد بعملية تصنيف الأصول المالية نتيجة التغير الشامل في نموذج الأعمال والتعديلات المترتبة على ذلك في خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأداة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن إستخدام معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) كأداة مرجعية في تقييم الشروط التعاقدية للأدوات المالية يعتمد إلى حد كبير على إستخدام معامل القيمة الزمنية للنقود والتي تحاول التنبؤ بإستمرار بالأحداث الاقتصادية المستقبلية التى تتسم بالتقلب والغموض وهذا يعد امراً بالغ التعقيد، غير أن الدراسة إنتهت إلى أن تبنى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) إستطاع تحقيق حاجات أصحاب المصالح فى أسواق رأس المال من خلال توفير المعلومات المقارنة بإستمرار عن كافة الأدوات المالية وخصوصاً أدوات الدين.

وبناء على ماسبق تتمثل الفجوة البحثية فى أن الدراسات السابقة ركزت على تحليل متطلبات تطبيق كلاً من المعيار المحاسبى الدولى (IAS 39) وكذلك معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) فى العديد من الدول المتقدمة، كذلك البحث فى مدى إلتزام الشركات فى تلك الدول بمتطلبات تطبيق المعايير السابقة، فى حين عرضت بعض الدراسات الصعوبات المرتبطة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى بعض الدول، غير أنه توجد ندرة فى الدراسات التى تتناول آثار التحول إلى تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS9) على قياس الأدوات المالية لدى البنوك التجارية فى المنطقة العربية، ومن ثم فإن هذا البحث يتيح إمكانية تقييم أثر تبنى تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) على تصنيف وقياس الأدوات المالية التى تمتلكها البنوك التجارية المدرجة فى سوق الأوراق المالية فى مصر، فى ضوء حرص البنك المركزى المصرى على إستمرار الإلتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية فى مجال الصناعة المصرفية ومنها المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك لتعزيز سلامة البنوك فى مصر وتعميق سياسة الإفصاح والشفافية لديها.

8-2: المحاسبة عن الأدوات المالية في ظل تطور الإصدارات المهنية:

مر تطور المحاسبة عن الأدوات المالية بالعديد من المراحل، ونتج عن كل مرحلة من هذه المراحل العديد من المزايا بالإضافة إلى العديد من أوجه القصور عند التطبيق فى الأسواق المالية، وبالتالي يمكن للباحث إستعراض جهود الهيئات المهنية فى إصدار المعايير الدولية الخاصة بالأدوات المالية ومشتقاتها كذلك تطور المحاسبة عن الأدوات المالية فى ضوء الإصدارت المهنية المختلفة.

8-2-1: جهود الهيئات المهنية في الإصدارات المحاسبية:

تنقسم جهود الهيئات المهنية في الإصدارات المحاسبية إلى مرحلتين أساسيتين من التطور تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة من خلال التعاون بين كلاً من لجنة معايير المحاسبة الدولية ومعهد المحاسبين القانونيين الكندى منذ عام 1989، بغرض وضع معيار شامل للإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبى عن الأدوات المالية، ونتج عنها من إصدار مسودة العرض E40عام 1991 والتى حددت متطلبات العرض والإفصاح الخاصة بالأدوات المالية وتم التعليق عليها فى سبتمبر 1991، وإصدار مسودة العرض E48 والتى حددت متطلبات الإعتراف والقياس الخاصة بالأدوات المالية وتم التعليق عليها فى يناير 1994، ونتيجة للإنتقادات الشديدة التى وجهت للمسودتين E40 وE48 من حيث التعقيد والغموض وعدم الوضوح فى المحاسبة عن الأدوات المالية خلصت اللجنة إلى أنه ليس من الممكن إصدار معيار واحد يعالج الإفصاح والقياس المحاسبى.

ولقد بذلت لجنة معايير المحاسبة الدولية الجهود فى إتجاهين متوازيين، حيث تم تقسيم مشروع الأدوات المالية إلى مرحلتين، الأولى إهتمت بتحديد متطلبات العرض والإفصاح عن الأدوات المالية وإنتهت هذه المرحلة فى يونيو 1995 بإصدار المعيار المحاسبى الدولى رقم (32) العرض والإفصاح، أما الثانية فقد إهتمت بتحديد متطلبات الإعتراف والقياس المحاسبى للأدوات المالية وإنتهت هذه المرحلة من المناقشات، بإصدار مسودة العرض E62 وإصدار المعيار المحاسبى الدولى (IAS 39) الخاص بالإعتراف والقياس للأدوات المالية، وتعتبر هذه المرحلة بداية لإصدار معيار محاسبى دولى موحد يهتم بالمحاسبة عن الأدوات المالية.

ويلاحظ الباحث أن أهم ما يميز هذه المرحلة الإهتمام بكل من متطلبات الإفصاح المحاسبى عن الأدوات المالية أولاً ثم متطلبات الإعتراف والقياس المحاسبى ثانياً، فضلاً عن ذلك تحقيق الإتساق والوضوح والقابلية للمقارنة بتوفير معايير محاسبة موحدة تتطلب الإفصاح عن المشتقات المالية كأصول أو إلتزامات فى صلب القوائم المالية، كذلك الإفصاح عن المخاطر الناجمة من إستخدام هذه المشتقات المالية، وأخيراً الإفصاح عن الأهداف والسياسات المستخدمة للتحوط ضد المخاطر المختلفة بإستخدام المشتقات المالية.

ورغم المزايا سالفة الذكر أتضح أن هذه المرحلة تعرضت أيضاً للعديد من الإنتقادات أهمها، أن تكلفة تطبيق هذه المعايير تعد من أبرز معوقات إستخدامها حيث تختلف التكاليف بإختلاف الأصل، حيث يتحمل البنك تكاليف مرتفعة لتطبيق تلك المعايير (مثل تكاليف المراجعة المحاسبية والضريبية ونظام التقييم وإدارة المخاطر) وذلك فى الآجل القصير،أما فى الأجل الطويل، فسوف تستمر التكاليف الخاصة بمتطلبات الإفصاح الشامل عن معيار المحاسبة الجديد، بالإضافة إلى تكاليف توثيق علاقة التحوط وهدف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها المطلوبة.

بالإضافة إلى ماسبق ان المعيار الدولى (IAS39) ركز على القيمة السوقية فى تعريفه للقيمة العادلة، الأمر الذي يتفق مع بعض الأصول خصوصاً الأصول المالية، فى حين انه لا يتفق مع الكثير من الأصول غير المالية حيث لا يوجد بها أسواق نشطة، وبالتإلى فإن البنك سوف يعتمد فى تقدير القيمة العادلة على إفتراضات معينة تخضع للحكم الشخصى، وسوف تكون القيمة العادلة أكثر حساسية لتغيير تلك الإفتراضات، مما يؤدى إلى تحيز القياس المحاسبى فى ظل تطبيق مقاييس القيمة العادلة بسبب تزايد الإعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات من ناحية، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى، مما يؤدى إلى الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للوصول إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة للبنود محل التقييم، خاصة إذا ما تم الإستعانة بمستشارين أو خبراء خارجين لتقدير القيمة العادلة مما قد يؤدى إلى زيادة التكلفة عن المنفعة .(Palea, 2014).

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة منذ أن أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، الكثير من التعديلات والتغييرات الجوهرية على معايير المحاسبة الدولية للمساعدة فى زيادة مساهمة القوائم والتقارير المالية فى تقديم المعلومات الملائمة ذات المصداقية والموثوقية لمستخدمى القوائم المالية، وقد إستحدثت هذه التعديلات مجموعة من المعايير تحت مسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وتضمنت هذه المعايير كلاً من (IFRS 13, 9, 7) التى إهتمت بالمحاسبة عن الأدوات المالية.

ويلاحظ الباحث أن أهم ما يميز تلك المراحلة إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية عام 2005 للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS7) بعنوان الأدوات المالية: الأفصاحات وبصدور هذا المعيار تم إلغاء كافة المتطلبات المتعلقة بالإفصاح والتى وردت ضمن المعيار الدولى (IAS 32)، ويستنتج من ذلك ان معيار المحاسبة الدولى (IAS 32) الخاص بالأدوات المالية الإفصاح والعرض قد خصص فقط لعرض الأدوات المالية، وبالإضافة إلى ماسبق فإن صدور المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS7) قد ألغى معيار المحاسبة الدولى (IAS 30) الخاص بالإفصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث فصل المعيار (IFRS 7) الإفصاحات كمعيار مستقل، حيث طالب المنشآت بتقديم إفصاحات فى قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية للمركز المالى للمنشأة ولأدائها المالى، وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التى تتعرض لها المنشأة خلال الفترة وفى نهاية فترة التقرير، والطريقة التى تدير بها إدارة المنشأة تلك المخاطر، وقد جاء ذلك كإستجابة إلى حاجة المستخدمين إلى للبيانات مالية جديدة نظراً لتعاظم حجم المخاطر المالية والحاجة إلى سياسات لإدارتها لاسيما بعد التطور الكبير فى مفاهيمها وطرق إداراتها.

والجدير بالذكر أن معيار المحاسبة الدولى (IAS 32) المعدل بعنوان: الأدوات المالية العرض قد وضع مبادىء لعرض الأدوات المالية على أنها إلتزامات أو حقوق الملكية، ومبادئ للمقاصة بين الأصول المالية والإلتزامات المالية، وهو ينطبق على تصنيف الأدوات المالية من حيث المصدر إلى أصول مالية، وإلتزامات مالية، وأدوات حقوق ملكية، وعلى تصنيف الفائدة وتوزيع الأرباح والخسائر والمكاسب ذات العلاقة وعلى الحالات التى ينبغى فيها المقاصة بين الأصول المالية والإلتزامات المالية، ونطاق هذا المعيار يتسع ليشمل فى تطبيقة كافة المنشآت التى تتعامل فى جميع أنواع الأدوات المالية.

وعلى الجانب الأخر يتضح أن معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية: الإعتراف والقياس الصادر فى ديسمبر 2003 وما لحقه من تعديلات إعتباراً من مارس 2004 إستهدف تحديد مبادىء الإعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها، غير أن متطلبات تطبيق هذا المعيار كانت معقده بشكل كبير ومن الصعب فهمها وتطبيقها حيث اشتمل على إفتراضات مختلفة لإستبعاد الأصل أو الإلتزام المالى، تتعلق بالمخاطر والرقابة والتعويضات والاستمرار فى الوجود واحتوى هذا المعيار على أحكام عديدة تهدف إلى تجنب التلاعب فى النتائج، غير انه للأسباب السابقة التى شكلت صعوبات فى التطبيق جاءت المطالبات بسحب هذا المعيار وإستبداله بمعيار جديد وهو معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9)،والذى يعتمد على نموذج اساسة المبدأ (A Principle Based Model) بدلاً من النموذج المعتمد على قواعد حكم الأدارة (A Rule Based Model) والذى إستند اليه معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) فى محاولة لتبسيط التعقيدات المتعلقة بالنماذج المتبعة للإعتراف وإعادة التصنيف والاضمحلال للإدوات المالية (حسونة،2017) .

8-2-2: تطور المحاسبة عن الأدوات المالية في ضوء الإصدارات المهنية المختلفة:

مرت عمليات القياس والإفصاح عن الأدوات المالية بالعديد من مراحل التطور التي يتمثل أهمها من وجهة نظر الباحث فيما يلي:

أولاً: قياس الأدوات المالية والإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة والمعايير الدولية:

حيث تطرق المعيار الدولى (IAS 32) الأدوات المالية الإفصاح والعرض ومقابله المعيار المصرى (25) الأدوات المالية العرض: إلى عرض الأدوات المالية، وتم إلغاء كافة البنود التى وردت فى المعيار عن الإفصاح حيث تم تخصيص معيار مستقل للإفصاح عن الأدوات المالية وهو المعيار

المصرى (40) الأدوات المالية: الإفصاحات ويقابله معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 7) حيث تم تخصيصه فقط للإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية بالنسبة للمركز المالى للمنشأة من خلال قائمة المركز المالى، وأدائها المالى من خلال قائمة الدخل الشامل، والسياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية، والتحوط للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية وكيفية أدائها وتطبيق محاسبة التحوط، علاوة على الإفصاحات الكمية والنوعية عن هذه المخاطر وقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة.

ثانياً: المعيار المصرى المعدل (26) الأدوات المالية – الإعتراف والقياس ويقابله معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) حيث أكتسب هذا المعيار أهميته بأنه أحدث ثورة فى القياس والمحاسبة بتبنيه للقيمة العادلة، وتطرق المعيار إلى الإعتراف بالأدوات المالية وقياسها ويدور المعيار حول مايلى:

– كيفية الإعتراف بالأدوات المالية فى قائمة المركز المالى وطرق قياسها والتوقف عن الإعتراف بها.
– كيفية قياس الأدوات المالية سواء بالتكلفة أو التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة فى قائمة المركز المالى إضافة إلى قياس الإنخفاض المتعلق بها.
- كيفية تطبيق الأدوات المالية سواء كانت أصولاً أو مطلوبات ضمن فئة من الفئات التى تضمنها المعيار.

ويري الباحث أن متطلبات هذا المعيار تتشابه بدرجة كبيرة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) وأنه يتعرض لنفس الإنتقادات التى وجهت له.

فضلاً عما سبق يرى الباحث أن أهم ما يميز كلاً من المعيارين (25)، (26) ومقابلهما فى معايير المحاسبة الدولية (IAS 32) و(IAS 39) مايلى:

1 – الإهتمام بكل من متطلبات القياس والإعتراف والإفصاح المحاسبى عن الأدوات المالية.
2 – تحقيق الإتساق والوضوح والقابلية للمقارنة بتوفير معايير محاسبية موحدة تتطلب الإفصاح عن المشتقات المالية كأصول أو إلتزامات فى صلب القوائم المالية، فضلاً عن الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن إستخدام هذه المشتقات المالية.
3 – الإفصاح عن الأهداف والسياسات المستخدمة للتحوط للمخاطر المختلفة بإستخدام المشتقات المالية.

ويرى الباحث أن كلاً من المعيارين (25)، (26) ومقابلهما فى معايير المحاسبة الدولية (IAS 32) و(IAS 39) قد تعرضا للإنتقادات التالية:

- يعد ارتفاع تكلفة التطبيق من أبرز المعوقات عند تبنى هذه المعايير.

- تركيز المعيار المحاسبى الدولى (IAS 39) ومقابله معيار المحاسبة المصرى (26) على القيمة السوقية فى تعريفه للقيمة العادلة، وتعريف القيمة العادلة يركز على أسعار البيع الأمر الذى يتفق مع بعض الأصول خصوصاً الأصول المالية، بينما لا يتفق مع الكثير من الأصول غير المالية حيث لا يوجد لها أسواق نشطة، وبالتالى فإن البنك سوف يعتمد فى تقدير القيمة العادلة على إفتراضات معينة تخضع للحكم الشخصى.
- تحيز القياس المحاسبى فى ظل تطبيق مقاييس القيمة العادلة بسبب تزايد الإعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات من ناحية وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى.
- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للوصول إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة للبنود محل التقييم، خاصة إذا ما تم الإستعانة بخبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما يؤدى إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.

ثالثاً: ظهور مجموعة من المعايير تحت مسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS:

حيث أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الكثير من التعديلات والتغييرات الجوهرية على معايير المحاسبة الدولية لمساعدة معدى القوائم والتقارير المالية فى تقديم المعلومات الملائمة ذات المصداقية والموثوقية لمستخدمى القوائم المالية. وقد إستحدثت هذه التعديلات تحت مسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وتضمنت هذه المعايير كلا من المعايير (IFRS 7, 9, 13)، التى إهتمت بالمحاسبة عن الأدوات المالية، ويرى الباحث أن أهم ما يميز تلك المرحلة:

- ان المعيار (IFRS 7) اتسم بالشمولية والتوسع فى الإفصاح عن المخاطر، كذلك تضمن عرضاً للمخاطر بأنواعها وكيفية قياسها والمحاسبة بشكل تفصيلى.
- المتطلبات الجديدة فى المعيار (IFRS 9) تضمن آليات تعمل على تبسيط تصنيف الأدوات المالية، وقياسها والإفصاح عنها، كذلك تساعد فى الحد من تدخل الإدارة فى التبويب وإعادة التبويب.
- يوفر المعيار (IFRS13) تعريف محدد للقيمة العادلة، كذلك حدد إطار منسق لقياس القيمة العادلة، فضلاً عن التوسع فى متطلبات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة بشكل يعزز من طبيعتها ومصدرها لزيادة الإتساق والقابلية للمقارنة، حيث يوفر مدخل التسلسل الهرمى لقياسات القيمة العادلة معلومات ذات قيمة مضافة لمستخدميها.
- إصدار معايير موحدة تحكم القياس والإفصاح عن الأدوات المالية فى مختلف الشركات والأسواق المالية الدولية.

رابعاً: تعليمات البنك المركزى المصرى الخاصة بإعداد القوائم المالية التجريبية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) الأدوات المالية اعتباراً من يناير 2018.

من خلال الحرص على سلامة المركز المالى للبنوك وتعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية لديها، (IFRS 9)إعتباراً من يناير 2019، على أن تبدأ البنوك التطبيق بشكل تجريبى وإختيارى إعتباراً من يناير 2018، وفى إطار الإستعداد لتطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) صدرت العديد من القرارات من مجلس إدارة البنك المركزى بجلسته المنعقدة فى 17 يناير 2018 والتى تضمنت الاتى:

- يتعين على البنوك الإلتزام بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) إعتبار من أول يناير 2019 بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام، وإعتبارا من أول يوليو 2019 بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية آخر يونيو من كل عام.
- إلزام جميع البنوك التجارية المصرية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بمصر بموافاة البنك المركزى بخطة معتمدة من مجلس إدارته أو المدير الإقليمى تتضمن توقيتات محددة لتطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) بحيث لا يتعدى موعد إستيفاء كافة متطلبات المعيار نهاية يونيو 2018، على ان تقوم لجنة المشكلة فى كل بنك بمتابعة موقف التطبيق وموافاة البنك المركزى (الرقابة المكتبية) بتقرير شهرى عن موقف التطبيق معتمد من العضو المنتدب أو المدير الإقليمى بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية العاملة بمصر.
- قيام كل بنك بإعداد القوائم المالية فى 2018/12/31 وفقاً للتعليمات السارية حالياً، بجانب قيامها بالإشتراك مع مراقبى الحسابات بإعداد قوائم مالية تجريبية مدققة عن ذات الفترة بما يتوافق مع تعليمات إعداد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9).
- قيام كل بنك بالوقوف على الأثر الكمى (QIS) المتوقع لتطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) وعلى الأخص قيمة المخصصات المتوقعة نتيجة التطبيق مقارنة بالمخصصات حسب التعليمات الحالية لبيان الأثر الكمى للتطبيق والتى يتعين موافاة البنك المركزى بها (الرقابة المكتبية) وفق القوائم التجريبية الربع سنوية.
- قيام كل بنك بموافاة البنك المركزى (الرقابة المكتبية) بنموذج معيار كفاية رأس المال كل ربع سنة متضمناً أثر التطبيق التجريبى للمعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) وذلك وفقاً للقوائم المالية التجريبية.

- يقع على الإدارة التنفيذية ومراقب حسابات كل بنك مسئولية التحقق من سلامة الأنظمة والنماذج المستخدمة لدى البنك من حيث ملائمتها لمتطلبات المعيار وأى معايير أخرى ذات علاقة، كما تقع عليهم مسئولية التحقق من صحة الأرقام والمعلومات الواردة فى القوائم المالية التجريبية والبيانات التى يتطلبها البنك المركزى المصرى بشأن تطبيق هذا المعيار.
- فى إطار الإستعداد لتطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) ولغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة فى حجم المخصصات نتيجة إتباع أسلوب المخاطر الإئتمانية المتوقعة والتى تأخذ فى الإعتبار النظرة المستقبلية للأوضاع الإقتصادية، فإنه يتعين على البنوك تكوين إحتياطى مخاطر معيار (IFRS9) بنسبة 1% من إجمالى المخاطر الإئتمانية المرجحى بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام 2017 يتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسى بالقاعدة الرأسمالية، ولا يتم إستخدامه إلا بموافقة البنك المركزى.
- تطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) الأدوات المالية وتعديلاته وفقاً للتعليمات المذكورة فى مرفق رقم (1) بالإضافة إلى التعديلات الناتجة عنه على متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 7) "الأدوات المالية – الإفصاح " وذلك على كل من القوائم المالية المستقلة والمنفردة والمجمعة للبنك.
- يتعين أن تغطى عملية حساب الإعتراف بعبء او رد مخصص خسائر الإئتمان لكافة الأصول داخل وخارج المركز المالى، والتى تتمثل فى كافة الأصول المالية المعترف بها بالتكلفة المستهلكة، أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إرتباطات القروض وأدوات الدين المشابهة، الإلتزامات العرضية الأخرى، وكذلك الديون التى سبق إعدامها (لمقابلة إحتمالات إسترداد جزء أو كل من هذه الديون).
- يتم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية هى: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، وأخيراً أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذى تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

وتجدر الإشارة إلى أن تعليمات البنك المركزى (البنك المركزى المصرى، يناير 2018) قد ألزمت البنوك التجارية المصرية وكذلك فروع البنوك الأجنبية العاملة بمصر بإعداد وتوثيق وإعتماد نموذج/ نماذج الأعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (9) ومما يعكس إستراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً للجدول رقم (1):

الأصل المالى	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
1 – الأصول المالية بالتكلفة	نموذج الأعمال للأصول المالية	الهدف من نموذج الأعمال هو الإحتفاظ بالأصول

المستهلكة	المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة فى أصل مبلغ الإستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضى إستثنائى بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة فى المعيار المتمثلة فى وجود تدهور فى القدرة الإئتمانية لمصدر الأداة المالية. أن يتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.
2 – الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل تدفقاتها النقدية التعاقدية والبيع	كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج الأعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
3 – الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية) على أساس القيمة العادلة تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.	هدف نموذج الأعمال ليس الإحتفاظ بالأصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضى بالنسبة لهدف النموذج. إدارة الأصول المالية بمعرفة الإدارة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافياً للتضارب المحاسبى (الأدوات المالية المركبة).

جدول رقم (1)

المصدر : تعليمات البنك المركزى المصري الخاصه بإعداد القوائم المالية التجريبية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولى للتقرير المالي (IFRS9) الأدوات المالية الصادرة فى يناير 2018.

ويرى الباحث أن التعليمات السابقة والمنظمة لإعداد القوائم المالية التجريبية للبنوك جاءت انطلاقاً من حرص البنك المركزى المصرى على إستمرار الإلتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية فى مجال الصناعات المصرفية ومنها المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك بدلاً من معايير المحاسبة المصرية التى تعد ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية وما يشوبها من قصور وما يواجهها من إنتقادات شديدة.

وفى ضوء ما سبق يعتقد الباحث أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) قد يساهم فى تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للبنوك فى القطاع المصرفى المصرى والقطاع المصرفى الدولى، حيث ان الإلتزام بتلك المعايير الموحدة قد يساهم من خلال المزيد من الإفصاحات عن مخاطر الأدوات المالية فى تحقيق المزيد من الشفافية والملائمة للمعلومات التى تتضمنها القوائم المالية مما قد ينعكس على دلالتها.

8-3: أهم ملامح التطوير فى معيار التقرير المالي IFRS 9 وأثره على دلالة القوائم المالية:

تعتبر المحاسبة عن الأدوات المالية أحد القضايا المحاسبية المعقدة التى نالت إهتماماً كبيراً من معايير المحاسبة الدولية خلال مراحل تطورها المختلفة بهدف إيجاد حلول قابله للتطبيق لحل ما يرتبط بتلك الأدوات المالية من قضايا، وبالنظر إلى القواعد المتعلقة بالتصنيف المبدئي والقياس اللاحق للأدوات المالية الواردة بالمعيار (IAS 39) والتعديلات المتعلقة بنموذج الخسائر المحققة أشار رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (Hoogervorst,2014) إلى أن الآليات التى تضمنها معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) ليست كافية وتقف عاجزه عن تسجيل التقلبات المتعلقة بالدورات الاقتصادية والركود السوقي الذي بدأ منذ عام 2007، فبمقتضى نموذج الخسائر المحققة أصبحت إدارة المخاطر من قبل المؤسسات المالية ضعيفة ومتأخرة فى التصدى لتداعيات الازمات المالية.

وقد أثار المعيار المحاسبة الدولي (IAS 39) والمحاسبة عن القيمة العادلة سلسلة من المناقشات من قبل مجموعة الـ 20، حيث طالبت هذه المجموعة بضرورة تخفيض مستوى التعقيد بالمعايير المحاسبية للأدوات المالية بالإضافة إلى ضرورة مراعاة كافة الأطراف ذوي المصلحة عند تطبيق هذا المعيار، وبالتالي تحسين الشفافية والوضوح في عملية إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية المختلفة وتحسين منهجية الإعتراف بخسائر القروض من خلال دراسة وتحليل المعلومات الإئتمانية من داخل وخارج المنظمة (Gebhardt & Novotny-Farkas, 2011; DeFond et al.,2015).

وانطلاقاً مماسبق قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار العديد من المسودات والتى تم مناقشتها هذه المسودات بشكل موسع من قبل العديد من الأطراف ذوي المصلحة بداية من البنوك إلى المنظمين والمراجعين، وإنتهت تلك المناقشات بإصدار معيار التقرير المالي (IFRS 9) والذى تضمن تعديل عمليات التصنيف للأصول المالية بالإضافة إلى مراعاة الخسائر الإئتمانية المتوقعة عند تحليل الأدوات المالية، ويساهم هذا المعيار في تطوير المحاسبة عن الأدوات المالية من منظورين مختلفين: الأول، عمليات التصنيف والقياس. والثاني، إضمحلال قيمة الأصول والإلتزامات المالية (Ajekwe et al., 2017).

وطبقاً لمعيار التقرير المالي (IFRS 9) فإن عملية تصنيف وقياس الإستثمارات في الأدوات المالية المتعلقة بالديون ستتم من خلال تقييم نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأدوات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأداة المالية، وهو ما يسمى إختبار المدفوعات للفائدة وأصل الدين Solely Payments of Principal and Interest test, (SPPI)، أي أن هذا المعيار قد ساهم في تطوير المحاسبة عن الأدوات المالية من خلال إختبار SPPI لبنود الأدوات المالية والمدفوعات المتوقعة منها ولذلك ينبغي أن يعبر سعر الفائدة الخاص بتلك الأدوات المالية وخصوصاً أدوات الدين عن القيمة

الزمنية للنقود، والمخاطر الإئتمانية، وخطر السيولة للوضع المالي، بالاضافة إلى ربح معين من تلك الأدوات المالية (Sultanoglu, 2018).

كما أن معيار التقرير المالي (IFRS 9) يشير إلى إمكانية تعديل القيمة الزمنية للنقود بإستخدام أسعار الفائدة المتغيرة على القروض، بمعنى أن يتم تكرار عملية وضع معدلات الفائدة بشكل دوري (أسبوعي، شهري، سنوي)، وإذا ما تم أخذ القيمة الزمنية للنقود في الحسبان فيمكن للبنك في هذه الحالة إجراء التحليلات النوعية والكمية بإستخدام إختبار الأداء من خلال المقارنة المرجعية لأفضل مستويات الأداء (Benchmark Test) لتقييم مستوى التعديلات، فإذا تم إجراء إختبار الأداء لهذا التعديل ولم يسفر عن نتيجة مرضية فعلى الأقل لا بد أن تتحقق شروط اختبار SPPI (Edward, 2014; Monica, 2019).

وينبغي أن ينطوي إختبار الأداء من خلال المقارنة المرجعية لأفضل مستويات الأداء على تقييم خصائص التدفقات النقدية للأداة المالية موضع الإختبار، ويكون ناتج تلك المقارنة إحدى ثلاثة إحتمالات إما أنها مطابقة للأداة المرجعية أو متقاربة معها أو مختلفة عنها بشكل كلي، وهنا يظهر شئ من التقدير الشخصي المهني لكل أداة على حدة لتحديد الطريقة الملائمة لتقييم التعديل والحصول على نتيجة التقييم، ومع ذلك توجد بعض العوامل التي ينبغي أخذها في الحسبان عند عمل اختبار الأداء، ويمكن حصرها وعرضها من خلال الجدول رقم (2):

العامل	التفسير
أساس مقارنة الأداة المالية بمثيلها Instrument-by-instrument basis	يعد الهدف من إجراء إختبار الأداء هو تقييم كيفية إختلاف التدفقات النقدية الناشئة من الأداة المعدلة عن الأخرى الناشئة من الأداة المرجعية، وتنطبق هذه النتيجة على كل الأدوات المماثلة ولا يمكن تطبيقها على مستوى المحفظة أو حتى على مستوى العينة ككل من القروض حتى يمكن التعرف على أهم الخصائص التي قدمتها القيمة الزمنية للنقود.
فترة التقرير المالي Reporting period	يشير المعيار (IFRS 9) إلى أهمية إجراء إختبار (SPPI) عند الإعتراف المبدئي لأدوات الدين التي يتم تحليلها، وبالمثل إختبار مقارنة الأداء ولكنه لا بد أن يأخذ في حسبانه تعديلات القيمة الزمنية للنقود ليس فقط على المستوى التراكمي على مدار عمر الأداة المالية، ولكن أيضاً يشمل كل فترة التقرير بالمؤسسات المالية الإئتمانية، وبمقارنة التقييم التراكمي فقط فإن الإختلافات الموجبة التي تنشأ في فترة ما يتم إزالتها بإختلافات سلبية في فترة أخرى، وهو ما يدل على عدم ملائمة التقييم التراكمي.
منطقية الأحداث Reasonable scenarios	يتطلب المعيار (IFRS 9) أن يأخذ الكيان المالي فى الإعتبار " كافة السيناريوهات المحتملة بدرجة معقولة المحيطة بالأداة المالية بدلاً من كل السيناريوهات الممكنة الحدوث المحيطة بالأداة المالية"، والتى يجب

	أن تضمن النتائج التى تم ملاحظتها سابقاً والتى لم يتم ملاحظتها ولكن تكون ممكنة الحدوث فى المستقبل، كما يتطلب الإختبار الجيد لمقارنة أداء الأداة المالية أن يكون التحليل على مستوى الدورة الاقتصاية الشاملة لحالات الرواج والكساد، وخصوصاً اذا ما تم ملاحظة تلك الأحداث في الماضي ومتوقع حدوثها في المستقبل.
الاستبعاد والاضافة من أصل المبلغ Exclusion or inclusion of principal amounts	نظراً لأن الهدف من إختبار مقارنة الأداء هو تقييم أثر التعديلات على القيمة الزمنية للنقود فينصب إهتمام هذا التقييم على معدلات الفائدة المتعلقة بالقروض دون النظر لأصل القرض، ومع ذلك، هناك بعض الحالات التي قد يستخدم فيها التقدير الشخصي عند تقييم القيمة الزمنية للنقود وهنا لا يمكن فصل معدلات الفائدة عن أصل مبلغ القرض.
التقييم النسبي أو المطلق Relative versus absolute threshold	عند تقييم آثار القيمة الزمنية للنقود على الأدوات المالية ينبغي الاعتماد على الأساس النسبي أو الأساس المطلق أي أن يتم تقييم الفروق بين الأداة محل المقارنة والأداة المثالية على أساس نسبة من قيمة الأداة المثالية أو تقييم هذا الفرق كرقم مطلق.

جدول رقم (2)

المصدر: Monica, M. (2019).

ويلاحظ من خلال العرض السابق أن المعيار الدولي (IAS 39) إكتفى فقط بإستخدام نموذج الخسائر الفعلية المحققة، والذى بمقتضاه تقوم البنوك بالإعتراف فقط بالخسائر الإئتمانية عند وجود دليل موضوعي على إضمحلال قيمة الأصول فى تاريخ إعداد الميزانية. وبناء على ذلك يصبح غير مسموح للمنشآت المعدة للتقارير المالية مراعاة آثار الأحداث المستقبلية بعد تاريخ إعداد الميزانية حتى وأن كانت متوقعة، وبذلك إتبع المعيار الدولي (IAS 39) بهذا المنهج إتجاه مقيد جداً عند الإعتراف بخسائر القروض وهو ما يؤدي إلى الإعتراف بإضمحلال تلك القروض قبل حدوث الإعسار المالي فقط أي أنه متأخر جداً في الإعتراف بتلك الخسائر أي أن هذا النموذج لا يعترف بخسائر الإضمحلال الإ إذا كان إحتمال حدوث التعسر المالي مقترب جداً من نسبة 100% (Huian, 2013; Ghasmi, 2016).

أما المعيار الدولي للتقرير المالى (IFRS 9) إتجه إلى إستخدام مدخل الخسائر الإئتمانية المتوقعة حيث وسع من دائرة المعلومات اللازمة لحساب الخسائر الإئتمانية من خلال إدراج معلومات عن أحداث الماضي والظروف الحالية والتنبؤات المنطقية، ويمكن حساب تلك الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال ثلاث مراحل على النحو التالي(Monica, 2019):

المرحلة الأولى: تشمل المرحلة الأولى من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالى (IFRS 9) كافة الأدوات المالية التي لا يوجد بها زيادة واضحة وجوهرية في المخاطر الإئتمانية منذ الإعتراف المبدئي بتلك الأدوات، أو بمعنى آخر تشمل الأدوات المالية ذات المخاطر المنخفضة في تاريخ التقرير المالي، وهذا النوع من الأدوات المالية المدرج بالمرحلة الأولى لا يحتاج إلى تعديل بأسعار

الفائدة المرتبطة به وذلك لأن أسعار الفائدة المبدئية المرتبطة بهذه الأدوات أخذت في حسبانها من البداية مخاطر إضمحلال قيمة تلك الأدوات بشكل كلي ويتفق هذا مع معيار المحاسبة الدولي (IAS 39).

المرحلة الثانية: تشمل كافة الأدوات المالية التي تعاني من تدهور واضح في جودتها الإئتمانية منذ الإعتراف المبدئي ولكن لا يوجد دليل واضح على حدوث ذلك الإضمحلال، وفي الحقيقة هناك نسبة كبيرة من الأصول المالية التي يتم الإفصاح عنها بالقوائم المالية للبنوك التجارية تقع في المرحلة الثانية من تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9)، وبالتالي، يتطلب تطبيق المرحلة الثانية دراسة فترة حياة الأصل المالي عند حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وهذه المعالجة المحاسبية مبنية على أساس منطقي يستند إلى وجود زيادة واضحة في الخسائر الإئتمانية المتوقعة عن التوقعات المبدئية للأصل المالي وهذه الخسائر الإئتمانية المتوقعة تنعكس إلى حد كبير على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

المرحلة الثالثة: تشمل هذه المرحلة من معيار التقرير المالي (IFRS 9) كافة الأدوات المالية ذات الأدلة الموضوعية على حدوث تدهور فعلي في قيمتها عند إعداد القوائم المالية، وبذلك تعبر المرحلة الثالثة من معيار التقرير المالي (IFRS 9) عن مرحلة الخسائر الفعلية للأدوات المالية، وهذه المرحلة هي تتفق مع متطلبات المحاسبة عن القيمة العادلة وتطبيق أسس إضمحلال قيمة الأصول.

وبناء على ذلك يرى الباحث أن معيار التقرير المالي الدولى (IFRS 9) استطاع توسيط المرحلة الثانية ليتميز بذلك عن المعيار الدولي (IAS 39)، وبالتالي، فان الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة يكون أسرع في ظل تطبيق المعيار التقرير المالي الدولى (IFRS 9) عن المعيار الدولي (IAS 39).

ويستنتج الباحث أن معيار التقرير المالي الدولى (IFRS 9) بإضافته المرحلة الثانية أصبح مرحلة وسيطة بين تطبيق المعيار الدولي (IAS 39) الذي يعترف بالاضمحلال عند الإعتراف المبدئي بالأصول المالية وبين تطبيق محاسبة القيمة العادلة الذي يطبق خسائر الاضمحلال الفعلي في القيمة، ولكن هذا المعيار يتجاهل آثار التغيرات في معدلات الفائدة السوقية، وبذلك يمكن للمراحل الثلاثة بمعيار التقرير المالي (IFRS 9) ان تمثل بشكل تقريبي النموذج الإقتصادي للخسائر الإئتمانية المتوقعة والذي يعبر بشكل صادق عن نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المقترح من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وعلى الرغم من الإتفاق بين معيار التقرير المالى الدولي (IFRS 9) والمعيار الدولي (IAS 39) في الإعتراف بإضمحلال قيمة الأصول المالية ضمن قائمة الدخل الشامل كتكلفة مطفأة، إلا أن معيار التقرير المالى الدولي (IFRS 9) لا يعترف بها ضمن حساب مخصص إضمحلال بقائمة

الدخل الشامل، ولكن يعترف بها ضمن حساب تراكمي يسمى إحتياطي إعادة تقييم ليشمل كافة الخسائر والمكاسب المتوقعة من إعادة تقييم الأدوات المالية، وهو ما يؤدي إلى إبراز حجم المخاطر المتوقعة أمام متخذ القرار ومن ثم ينعكس على دلالة القوائم المالية المتمثلة في كلٍ من القيمة السوقية للمنشأة والقيمة المعرضة للخطر.

استناداً إلى العرض السابق للإطار النظري للدراسة واتساقاً مع أهدافها وفى ضوء حدودها سوف يسعى الباحث فى الجزء التالى إلى إختبار فروض الدراسة من خلال إطار يتضمن أربعة محاور أساسية تتمثل في: متغيرات الدراسة وأدوات القياس، نموذج إختبار الفروض الاحصائية، عينة الدراسة، والتى يمكن تلخيصها فى الشكل رقم (1).

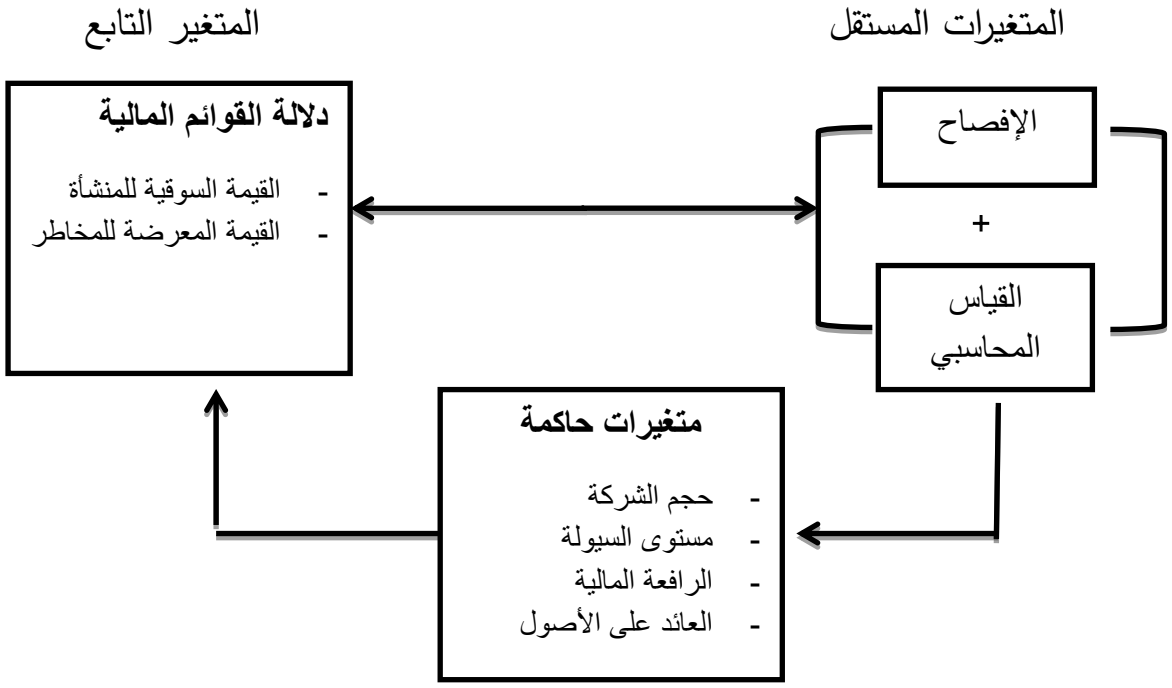

شكل رقم (1)

8-4: الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى إختبار فروض البحث فى ضوء أهدافه وحدوده، وسوف يعتمد الباحث فى دراسته لأثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية على متغيرين مستقلين هما القياس والإفصاح المحاسبى وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) بينما يعبر عن دلالة القوائم المالية بمتغيرين مستقلين هما قيمة المنشأة والقيمة المعرضة للخطر ومدى معنوية تأثر قيمة تلك المتغيرات المستقلة بعملية التحول.

8-4-1: متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

يمكن للباحث عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

أولاً: القياس والافصاح المحاسبي عن الأدوات المالية بموجب معيارالتقرير المالى الدولى (IFRS 9):

المتغير المستقل الأول (الإفصاح): إستعان الباحث في قياس هذا المتغير المستقل بأحد المؤشرات التي قدمته إحدى الدراسات من خلال معيار التقرير المالي (IFRS 9) ويتكون هذا المؤشر من 20 عنصر على النحو التالي (Alali, et al, 2018)كما يوضح الجدول رقم (3):

مؤشر الإفصاح عن المشتقات المالية	
1. هدف إدارة الخطر:	
– هل إعترفت الشركة بإستراتيجيات إدارة الخطر وتنفيذ أنشطة التحوط	1
2. الإعتراف:	
– هل قامت الشركة بإستخدام تحوط القيمة العادلة أو تحوط التدفقات النقدية أو تحوطات صافى الإستثمار.	1
3. بنود الإفصاح:	
3-1 هل أفصحت الشركة بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع التحوط (تحوط القيمة العادلة- التدفقات النقدية- صافي الإستثمار الأجنبى).	
– وصف لكل نوع من أنواع التحوط	1
– توصيف الأدوات المالية المستخدمة كأدوات للتحوط وقيمتها العادلة فى تاريخ التقرير.	1
– طبيعة الخطر المتحوط منه.	1
3-2 تحوط التدفق النقدى وما ينبغي للشركة أن تفصح عنه بخصوص هذا التحوط:	
– الفترات المتوقع حدوث التدفقات النقدية بها والتوقيت المتوقع لتأثيرها على الربح أو الخسارة.	1
– توصيف أى تنبؤ بإستخدام أحد الصفقات للتحوط وغير متوقع حدوثها.	1
– المبلغ الذى تم الإعتراف به ضمن حسابات حقوق الملكية (كحساب احتياطى تحوط) وذهب أثره لحسابات الأرباح والخسائر وتوضيح المبالغ الموجودة فى كل بند من هذه البنود فى القوائم المالية.	1
– المبالغ التى تم تحويلها من حسابات حقوق الملكية (كحساب احتياطي تحوط) خلال الفترة وإدخالها ضمن التكلفة المبدئية للأصول غير المالية أو الإلتزام غير المالي.	1
3-3 ما ينبغي أن تفصح عنه الشركة بشكل منفصل:	
– أرباح وخسائر تحوطات القيمة العادلة :	
– (أ)ما يخص الأداة المستخدمة كأداة للتحوط	1
– (ب) ما يخص البنود التى يتم تغطيتها أو التحوط منها وما يتعلق بها من مخاطر.	1
– الإعتراف بتحوطات التدفقات النقدية غير الفعالة والمؤثرة على حساب الأرباح والخسائر.	1
– الإعتراف بتحوطات صافى الإستثمار الأجنبى غير الفعالة والمؤثرة على حساب الأرباح والخسائر.	1
4. الإفصاحات النوعية عن:	
– القيمة المعرضة للخطر وكيفية نشؤها.	1
– أهداف وسياسات المنشأة وعملياتها لإدارة الخطر وكذلك الطرق المستخدمة لقياسه.	1
– أى تغير فى البندين السابقين للفترة السابقة.	1

5. الإفصاحات الكمية عن:	
– ملخص البيانات الكمية عن القيمة المعرضة للخطر فى تاريخ التقرير.	1
– الإفصاحات وفقا للفقرات من 36: 42 فى المعيار الدولي 32.	1
6. التقييم:	
– طريقة وتوقيت أسلوب التقييم المستخدم والإفتراضات الضمنية لتحديد القيمة العادلة لكل فئة من بنود الأصول او الإلتزامات المالية.	1
– الإفصاح عما إذا كانت القيمة العادلة محددة بشكل مباشر من خلال الرجوع إلى بعض المؤشرات المنشورة عن الأسعار أو ما إذا كانت مستخدمة لإحدى طرق التقييم التقديرية.	1
إجمالى عدد النقاط	**20**

الجدول رقم (3)

المتغير المستقل الثاني (القياس): بالنسبة للمتغير المستقل الثاني الخاص بقياس المخاطر الإئتمانية المتوقعة فيمكن الحصول على هذه القيمة من مستوى التغير بحساب إحتياطي إعادة تقييم الأدوات المالية استرشاداً بما قدمه المعيار الدولي IFRS 9 في هذا الصدد.

ثانياً: دلالة القوائم المالية المتغير التابع للدراسة:

يتكون المتغير التابع للدراسة في دلالة القوائم المالية المتمثلة في كلٍ من قيمة المنشأة والقيمة المعرضة للخطر، ولغرض قياس قيمة المنشأة يمكن للباحث إستخدام مؤشر (Tobins' Q) وهو عبارة عن القيمة السوقية للمنشأة مقسوما على القيمة الدفترية لإجمالي أصول المنشأة، حيث تصبح قيم المؤشر الأقل من واحد صحيح شركات ذات قيم سوقية أقل من قيمتها الدفترية، بينما تصبح قيم المؤشر الأكثر من واحد صحيح شركات ذات قيم سوقية أكبر من قيمتها الدفترية.

أما بالنسبة للمتغير التابع الخاص بالقيمة المعرضة للخطر فهو مؤشر مركب يدل على قيمة الخسارة القصوى التي تتعرض لها محفظة مالية خلال فترة زمنية محددة وما هي نسبة إحتمال حدوث هذه الخسارة، ويمكن للباحث قياس هذه القيمة بإستخدام المعادلة التالية:

القيمة المعرضة للخطر = [العائد المرجح المتوقع للسهم– (مؤشر Z–Score للعسر المالي للشركة X الانحراف المعياري لعوائد سهم الشركة خلال العام)] X قيمة السهم السوقية.

ولحساب العائد المتوقع للمحفظة يتم استخدام متوسط العوائد السنوية للشركة خلال عام.

ثالثاً: المتغيرات الحاكمة :

وللتحكم في بعض العوامل على مستوى البنك والتي قد تؤثر على المتغيرات التابعة المستخدمة كمؤشر لدلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري سوف يستعين الباحث ببعض المتغيرات الضابطة والتى أوردتها بعض الدراسات السابقة والتى تتمثل في:

- حجم الشركة: ويعبر عنه بالوغاريتم الطبيعى للقيمة الدفترية للأصول بالشركة.
- مستوى السيولة: ويعبر عنه بنسبة الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة.
- معدل العائد على الأصول: ويعبر عنه بنسبة صافى الدخل / اجمالي الأصول.
- الرافعة المالية: وتتمثل فى إجمالي الإلتزامات / حقوق الملكية.

8-4-2: نموذج إختبار الفروض الإحصائية:

نظراً لتعدد المتغيرات التابعة والمستقلة، فإن الباحث سيقوم بتقسيم نموذج إختبار الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

أولاً: نموذج إختبار الفرض الأول: يهدف الفرض الأول إلى إختبار مدى وجود فروق جوهرية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية قبل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) وبعد تطبيق المعيار، وسوف يستخدم الباحث لتحقيق ذلك الهدف إختبار T-test للتعرف على مدى جوهرية الفروق بين مستويات الإفصاح السابق واللاحق لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9).

ثانياً: نموذج إختبار الفرض الثاني والثالث: يهدف الفرض الثاني والثالث إلى إختبار أثر التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) ولكل من التغيرات فى متطلبات القياس والإفصاح المرتبطة بهذا التطبيق على دلالة القوائم المالية، ونظراً لإنقسام المتغيرات التابعة فى الدراسة إلى متغيرين فرعيين يمكن للباحث عرض نموذجين لإختبار كل من الفرض الثاني والثالث للدراسة على مرحلتين فيما يلي:

$$Tobins'Q = \beta0 + \beta1\ ECL + \beta2\ DL + \beta3\ Log\ Size + \beta4\ Liq + \beta5\ Roa + \beta6\ Lev + \varepsilon \ldots(1)$$

$$VAR = \beta0 + \beta1\ ECL + \beta2\ DL + \beta3\ Log\ Size + \beta4\ Liq + \beta5\ Roa + \beta6\ Lev + \varepsilon \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

Tobins'Q = مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية؛

VAR = القيمة المعرضة للخطر والسابق عرضها فيما سبق؛

ECL = الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وهي التغير في حساب احتياطي اعادة تقييم؛

DL = مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية في ضوء مؤشر الدراسة المقترح؛

Log Size = اللوغاريتم الطبيعى للقيمة الدفترية للأصول بالشركة؛

Liq = مستوى السيولة؛

Roa = معدل العائد على الأصول؛

Lev = الرافعة المالية.

8-4-3: عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ونظراً لأن معيار التقرير المالي (IFRS 9) بدأ تطبيقه بجمهورية مصر العربية بشكل تجريبى إعتباراً من عام 2018 كما ورد بتوجيهات البنك المركزي المصري، فيمكن للباحث حصر عينة الدراسة في عينة ربع سنوية للبنوك التجارية في الفترة من 2017 إلى 2018، وقد استخدمت بيانات عام 2017 باعتبارها فترة مقارنة سابقة لتطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9)، وفى ضوء البيانات المتاحة والتى إستطاع الباحث الحصول عليها يمكن حصر عينة الدراسة فى 13 بنك تجارى مدرجة فى سوق الاوراق المالية المصرى، كما يوضحها الجدول رقم (4)، حيث بلغ إجمالى عدد مشاهدات تتمثل فى 98 مشاهدة.

م	أسم البنك	م	أسم البنك
1	البنك التجارى الدولى.	8	بنك الكويت الوطنى – مصر.
2	البنك المصرى الخليجى.	9	بنك فيصل الإسلامى المصرى.
3	بنك الاتحاد الوطنى – مصر.	10	بنك قطر الوطنى الاهلى.
4	بنك البركة مصر.	11	بنك قناة السويس.
5	بنك التعمير والاسكان.	12	بنك كريدى اجريكول مصر.
6	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية.	13	مصرف ابو ظبى الاسلامى مصر.
7	بنك القاهرة.		

الجدول رقم (4)

8-4-4: نتائج الدراسة التطبيقية:

يمكن للباحث إستعراض نتائج الدراسة من خلال محورين أساسيين يتمثل الأول: في عرض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ويتمثل الثاني: فى عرض نتائج إختبارات الفروض الإحصائية للدراسة وذلك على النحو التالي:

8-4-4-1: الإحصاءات الوصفية:

الاحصاءات الوصفية

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
DL	98	0.42	0.30	0.01	0.86
Tobins' Q	98	8.88	34.70	0.00	328.30
ECL	98	5736213	13300000	24421	85400000
Size	98	3.14	5.70	0.16	50.09

Liq	98	113.06	653.79	-2572.32	8162.50
Roa	98	55.51	97.19	0.01	1129.05
Lev	98	13.23	22.49	-137.37	78.80

جدول رقم (5)

ويتضح من خلال العرض السابق لنتائج الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (5) أن متوسط مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية بعد تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9) يبلغ 42% وهي نسبة جيدة إلى حد ما ولكنها تعبر عن عدم إلتزام قطاع عريض من البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية بالإفصاح عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي (IFRS 9).

وفيما يتعلق بالمتغير الخاص بالخسائر الإئتمانية المتوقعة إتضح إرتفاع القيمة النسبية الموجودة بها في كافة المقاييس وجميعها موجبة، وهو مايشير إلى أن التحول لتطبيق معيار التقرير المالي IFRS (9) أدى إلى حدوث تغير كبير بمستوى التوقعات الإئتمانية عن الخسائر المحتملة الحدوث ومستوى الإضمحلال بقيمة هذه الأدوات المالية.

وفيما يتعلق بالمتغير الخاص بمؤشر القيمة السوقية لاحظ الباحث أن متوسط المؤشر قيمة موجبة، وهو ما يعكس إرتفاع مستوى تأثير البيانات المالية المفصح عنها وفقاً لمعيار التقرير المالي (IFRS 9) على القيمة السوقية للبنوك، أي أن التحول إلى معيار التقرير المالى (IFRS 9) قد أدى إلى زيادة دلالة القوائم المالية لدى المستثمرين والعديد من الأطراف الأخرى ذوي المصلحة عند تحديدهم للقيمة السوقية لأسهم تلك البنوك المدرجة فى عينة الدراسة.

8-4-4-2: نتائج إختبار الفروض الإحصائية:

ويعرض هذا الجزء من الدراسة نتائج تحليل العلاقات وإختبار الفروض الإحصائية للدراسة الحالية، وذلك لكل نموذج على حدة وذلك على النحو التالي:

- **نتائج تحليل إختبار الفرض الإحصائي الأول :**

يهدف الفرض الأول إلى إختبار مدى جوهرية الفروق بين مستوي الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية السابق واللاحق لتطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9)بالبنوك التجارية، ولأغراض التحقق من صحة الفرض الإحصائي من عدمه يمكن للباحث إختبار الفروق الجوهرية بين الرقمين المعبرين عن مستوى الإفصاح قبل وبعد تطبيق المعيار للعينة محل الدراسة بإستخدام إختبار الفروق الجوهرية T – test، ويمكن للباحث توضيح نتائج إختبار المؤشر الإحصائي T– test كما هي في مخرجات التشغيل الالكتروني من خلال الجدول رقم (6) على النحو التالى:

إختبار العينات المقارنة بين مستوى الافصاح بعد تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 9(X2) ومستوى الافصاح قبل تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 9(X1)						
Variables	Obs	Mean	.Std. Err	.Std. Dev	Conf. Interval(%95)	
					Lower	Upper
X1	64	2891.781	322.8156	2582.525	2246.686	3536.877
X2	64	2848.052	317.9525	2543.62	2212.674	3483.429
Diff	64	43.72969	4.863658	38.90926	34.01045	53.44893
mean(diff) = mean(X1 - X2) t = 8.9911						
Ho: mean(diff) = 0 degrees of freedom = 63						
Ha: mean(diff) < 0 Ha: mean(diff) != 0 Ha: mean(diff) > 0						
Pr(T < t) = 1.0000 Pr(|T| > |t|) = 0.0000 Pr(T > t) = 0.0000						

جدول رقم (6)

يتضح من التحليل الإحصائي بالجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة تعادل 8.9911 بينما قيمة (T) الجدولية تعادل 2.571 مما يعني رفض الفرض العدم الذى يرى بأنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح قبل تطبيق المعيار IFRS9 ومستوى الإفصاح بعد تطبيق المعيار، ويقبل الفرض البديل الذى يرى أنه توجد اختلافات جوهرية بين مستوى الافصاح بعد تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 9(X2)ومستوى الافصاح قبل تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 9(X1).

- **نتائج تحليل اختبار الفرض الاحصائي الثاني والثالث :**

يختبر الفرض الثاني للدراسة مدى وجود آثار للتحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ولتحقيق ذلك قام الباحث بإختبار الفرض الإحصائي الثاني باستخدام نماذج الإنحدار رقم (1) و(2) السابق الإشارة اليهما، بالإعتماد على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية، وإتجاهات العلاقة وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بالنموذج، وتتضح نتائج التحليل الإحصائى من خلال تحليل النتائج التى يعرضها الجدول رقم (7).

Variable	Dependent Variable - Firm value (Tobins' Q)			Dependent Variable - Value at Risk (VAR)		
	Panel A			Panel B		
	Coef.	t-stat	P-value	Coef.	t-stat	P-value
Constant	0.2818	8.9300	0.0000	-4.1951	-3.1600	0.0020
DL	0.0070	4.8400	0.0000	-15.5770	-6.1800	0.0000
ECL	0.0000	6.7500	0.0000	-0.0000	-6.4900	0.0000
Size	0.0002	0.0300	0.9730	4.5687	26.0700	0.0000
Liq	-0.0002	-5.7500	0.0000	0.0088	7.6300	0.0000
Roa	-0.0003	-1.0100	0.3150	0.0221	2.1700	0.0310
Lev	0.0214	1.2300	0.2200	0.0017	0.0300	0.9750
N	98			98		
Adj.R2	70.57%			97.3%		
VIF (MAX)	1.28			2.48		
F- value	22.83			35.63		
F. Sig.	0.0000			0.0000		

جدول رقم (7)

ويتبين للباحث من خلال النتائج التى يعرضها الجدول رقم (7) في العمود A, B أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ 70.57%، 97.30% على التوالي وهي نسبة جيدة تشير إلى أن النموذج المقترح يمكن الإعتماد عليه فى تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

التوالي، ولكنهما يحملان إشارة موجبة في العمود A، ويحملان إشارة سالبة في العمود B، وهو ما يدل على أن التحول إلى معيار التقرير المالي الدولى(IFRS 9) بجانبية الخاص بالقياس والإفصاح أدى إلى زيادة القيمة السوقية للبنوك المدرجة بالعينة محل الدراسة، بينما أدت إلى إنخفاض القيمة المعرضة للخطر، أي أن هناك علاقة طردية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولى (IFRS 9) والقيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وتوجد علاقة عكسية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولى (IFRS 9) والقيمة المعرضة للخطر للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، وهذه النتائج تدل على وجود آثار ايجابية متحققة من تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية.

وتأسيساً على ماسبق يمكن للباحث رفض الفرض الثانى الذى يذهب إلى لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية لإختلاف مستوى الإفصاح بعد تطبيق المعيار (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية، وبالتالى يمكن قبول الفرض البديل الذى يرى أنه يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية

لإختلاف مستوى الإفصاح بعد تطبيق المعيار (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية، بالإضافة إلى ماسبق تشير النتائج الى عدم ثبوت فرض الدراسة الثالث والذى يرى انه لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بعد تطبيق المعيار (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية، وبالتالى قبول الفرض البديل الذى يرى أنه يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بعد تطبيق المعيار IFRS 9 على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية.

8-5: النتائج والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية.

النتائج والتوصيات التالية:

8-5-1: النتائج:

من خلال ما سبق يمكن أن يبرز الباحث أهم نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها فى الآتي:

- زيادة إلتزام البنوك التجارية المدرجة فى سوق الاوراق المالية المصرى بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي (IFRS 9) خلال عام 2018 على الرغم من أن تعليمات البنك المركزى المصرى بشأن تطبيق هذا المعيار بان يكون التطبيق فى هذا العام بشكل تجريبى، حيث أوضحت الدراسة التطبيقية ان نسبة إلتزام البنوك بالتطبيق للمعيار فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح بلغت 42% وهى نسبة جيدة الى حد ما، ولكنها فى ذات الوقت تعبر عن عدم إلتزام قطاع عريض من البنوك المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصرية بالإفصاح عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي (IFRS 9).
- إن تطبيق معيار (IFRS 9) يوفر معلومات على أساس موضوعي لتحقيق خاصية قابلية البيانات للمقارنة بين البنوك سواء على المستوى المحلي أو الدولى، وهذا يعزز من سياسة الإستثمار والإئتمان فى البنوك.
- أدى التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9)إلى حدوث تغير كبير بمستوى التوقعات الإئتمانية عن الخسائر المحتملة الحدوث ومستوى الإضمحلال بقيمة هذه الأدوات المالية.
- زيادة دلالة القوائم المالية بالنسبة للمستثمرين والعديد من الأطراف الأخرى ذوى المصلحة من خلال زيادة إعتمادهم على البيانات التى تفصح عنها البنوك التى إلتزمت بتطبيق معيار التقرير المالى الدولى(IFRS 9) فى تقديرمؤشر القيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصرية.

- بالاضافة الى ماسبق فقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير طردى ومعنوي لتطبيق معيار التقرير المالى الدولى(IFRS 9) على القيمة السوقية وتأثير عكسي ومعنوى على القيمة المعرضة للمخاطر.

8-5-2: التوصيات:

- ضرورة بيان أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولى (IFRS 9) فى قياس الأدوات المالية لدى البنوك التجارية، حيث أن هناك تأثير طردى معنوى لتطبيق المعيار على القيمة السوقية لدى البنوك التجارية فى مصر، ويقترح الباحث فى هذا الصدد تضمين التقارير المالية المصدرة من البنوك بهذا الأثر من خلال الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى السنة الأولى للتحول نحو تطبيق هذا المعيار.
- قيام البنك المركزى بعقد ورش عمل وندوات تثقيفيه يدعى لها جميع الأطراف المشاركة فى تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9) والمستخدمين للقوائم المالية وذلك لشرح أثر تبنى هذا المعيار على جودة القوائم المالية للبنوك ودوره فى تعزيز ثقة المساهمين والمودعين، من خلال توفير تطبيق هذا المعيار لمعلومات تساهم فى مراجعة سياسات الإئتمان والتمويل وتقديم رؤية علمية مبنية على التنبؤ بجودة الإئتمان فى فترة مبكرة .
- نظراً لحداثة تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) والصعوبات التى تواجه العديد من البنوك فى التطبيق يوصى الباحث بضرورة عقد دورات تدريبية للعاملين فى البنوك يشرف عليها المتخصصين فى مجال المحاسبة والتمويل لتوضيح آليات تطبيق هذا المعيار وشرح الجوانب الفنية التى يتطلبها هذا التطبيق.

8-5-3: مجالات البحوث المستقبلية:

فى ضوء النتائج التى توصل إليها الباحث يرى أن هناك مجالات عديدة تعتبر أساساً لأبحاث مستقبلية والتى تتمثل فى :

- أثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) على التشريعات والقواعد الضريبية المصرية.
- مدى تأثير تطبيق نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة على تسعير الخدمات المصرفية فى مصر.
- أثر مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة على نصيب أصحاب ودائع الإستثمار.
- الآثار المحتملة نتيجة التحول إلى تطبيق المعيار الدولى (IFRS 9) على أنظمة المعلومات المحاسبية والمصرفية فى البنوك التجارية فى مصر.

المراجع

أ) المراجع باللغة العربية:

العيسى، ياسين أحمد (2012). "مدى تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات: دراسة ميدانية على البنوك الأردنية"، ***المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال***، المجلد الثامن، العدد الاول.

الكبيسى،عبد الستار عبد الجبار، زلموط، علا صالح عبد الرحيم، (2009). "مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات المعيار IAS 39امن جهة المحاسب ومدقق الحسابات"، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، جامعة الإسكندرية، العدد الثانى، يوليو .

تعليمات البنك المركزى المصري الخاصه باعداد القوائم المالية التجريبية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولى للتقرير المالي (IFRS9) الأدوات المالية الصادرة فى يناير 2018.

حسونة، محمد لطفى (2017). " المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولى رقم 39 : دراسة مقارنة"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الحادى والعشرون، العدد الرابع .

محمد، صلاح على أحمد، حامد، محجوب عبد الله، (2017)، "دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني (IFRS 9) على السياسات الإئتمانية والتمويلية للمصارف العربية"، ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية***، المجلد الأول، العدد التاسع .

معايير المحاسبة المصرية المعدلة، قرار وزير الإستثمار 110، لسنة 2015، الهيئة العامة لسوق المال، ***معايير المحاسبة المصرية المعدلة***، معيار المحاسبة المصري (26) الأدوات المالية، الإعتراف والقياس.

ب) المراجع باللغة الانجليزية:

Ajekwe, C., Ibiamke, A. and Silas, M. (2017). " Loan Loss Provisions, Earnings Smoothing and Capital Management Under IFRS: The Case of Deposit Money Banks in Nigeria", ***American Journal of Management Science and Engineering***, Vol. 2, No. 4, pp. 58-64.

Alali, F., Siregar. D and Anandarajan, A. (2018). "A Test of the Functional Fixation Hypothesis Using Derivative Financial Instruments", ***Journal of Finance and Accounting,*** vol. 36, no. 1-3, PP. 1-28.

Basel Committee of Banking Supervision (BCBS). (2009). "Guiding Principles for the Replacement of IAS 39", Retrieved from http://www.bis.org/publ/bcbs161.pdf

Basel Committee of Banking Supervision (BCBS).(2012). "Core Principles for Effective Banking Supervision", Retrieved from http://www.bis.org/publ/bcbs230.pdf.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS).(2015a). Guidelines on accounting for expected credit losses. Retrieved from http://www.bis.org/bcbs/publ/d311.pdf

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2015b). The interplay of accounting and regulation and its impact on bank behaviour: Literature review. Retrieved from http://www.bis.org/bcbs/publ/wp28.htm

DeFond, M., Hung, M., Li, S. and Li,Y. (2015). " Does Mandatory IFRS Adoption Affect Crash Risk?", ***The Accounting Review*** , Vol. 90, No. 1, pp. 265-299.

Edward, G. (2014). " The Upcoming New Era of Expected Loss Provisioning", ***SEACEN Financial Stability Journal***, Vol. 2, pp. 13-24.

Linde, M. and Jesper, M., (2010). "A Comparative Analysis between, IAS 39 & IFRS9", Copenhagen Business School, https://studenttheses.cbs.dk/bitstream/handle /10417 /2731/emil_linde_og_jesper_moeller_pedersen.pdf?sequence

Financial Crisis Advisory Group (2009). "Report of the Financial Crisis Advisory Group" , published in July , https://www.ifrs.org/-/media/feature/groups/consultative-groups/fcag/report-of-the-fcag.pdf?la=en.

Financial Stability Forum (2009). "Report of the Financial Stability Forum on Addressing Procyclicality in the Financial System", April, https://www.fsb.org/wp-content/uploads/r_0904a.pdf.

Gebhardt, G. and Novotny-Farkas, Z. (2011). "Mandatory IFRS Adoption and Accounting Quality of European Banks", ***Journal of Business Finance and Accounting***, Vol. 38, No. 3–4, pp. 289–333

Ghasmi, H. (2016). "Deliberative and Comparative Study of International Financial Reporting Standards IFRS 9", ***International Journal of Science Research and Technology***, Vol. 2, No. 2, pp. 23–32.

Gornjak, M. (2017). " Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement", ***International Journal of Management, Knowledge and Learning***, Vol. 6, No.1, pp. 115–130.

Huian, M. (2013). "Considerations on the Profile of Respondents to the Comment Letters Submitted for IFRS 9 Financial Instruments: Phase 1 and 2", Ovidius University Annals, ***Economic Sciences Series,*** Vol. XIII, No. 1, PP. 1288-1292.

Hoogervorst, H. (2014). "Closing the Accounting Chapter of the Financial Crisis", Speech by Hans Hoogervorst, Chairman of the IASB, Asia-Oceania Regional Policy Forum, New Delhi 8 th March 2014, https://www.ifrs.org//media/feature /news/ speeches / 2014/hans-hoogervorst-march-2014.

Kota, H. , Charumathi, B. (2018). "Determinants of Financial Derivatives Disclosures in an Emerging Economy: A Stewardship Theory Perspective", ***Australasian Accounting, Business and Finance Journal***, Vol. 12, No. 3, PP. 42-66.

Linsmeier, T. (2011). "Financial Reporting and Financial Crises: The Case for Measuring Financial Instruments at Fair Value in the Financial Statements", ***Accounting Horizons***, Vol. 25, No.2, pp. 409–417.

Monica, M. (2019). "IFRS 9 Benchmarking test: Too Complicated to Worth Doing it?", ***Journal of Economic Computation and Economic Cybernetics Studies and Research***, Vol. 53, No.1, PP. 217-230.

Novotny-Farkas, Z. (2011). "The Impact of IFRS adoption on the Loan Loss Provisioning of Banks in the European Union: Empirical essays on Determinants and Effects"(Dissertation). Goethe University Frankfurt, Frankfurt

Novoty-Farkas, Z. (2016). "A Test of the Functional Fixation Hypothesis Using Derivative Financial Instruments", ***Accounting in Europe,*** Vol. 13, No. 2, PP. 197-227.

Palea, V. (2014). "Fair Value Accounting and its Usefulness to Financial Statement Users", ***Journal of Financial Reporting and Accounting,*** Vol. 12, No. 2, pp. 102–116.

Sultanoglu, B. (2018). "Expected Credit Loss Model by IFRS 9 and its Possible Early Impacts on European and Turkish Banking Sector", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 52, No. 4, PP. 476-506.